إصلاحات السلطان الناصر الإدارية والمالية
(نموذج: الروك الناصري (715هـ/1315م)

د. نعيمة عبد السلام أبوشاقور

أستاذ مشارك، تاريخ إسلامي

قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم – قصر خيار، جامعة المرقب

naabushaqur@elmergib.edu.ly

تاريخ استقبال البحث: 2025/12/09	تاريخ القبول: 2025/12/18

الملخص:

يعد الروك الناصري محاولة إصلاحية تهتم بإدخال تعديلات إدارية ومالية، وتركز على متابعة جباية الضرائب على الأرض الخراجية، وتقيد الفئات المستفيدة منها، بالإضافة إلى تعديل يتعلق بمجموعة كبيرة من الضرائب الأخرى التي تغذي بيت المال.

يتتبع البحث طبيعة روك الأرض في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، ومحاولة فهم أوجه الإصلاح الإداري والمالي الذي نتج عنه، وعلاقته بتقليص سيادة نفوذ أصحاب الإقطاعيات من الأمراء والأجناد، الذين سيطروا على قسم كبير من الأرض الزراعية، واستغلوها وقاموا بنقل بعض ملكيات الأرض الزراعية التي تملكها الدولة لحسابهم الخاص.

وقد نتج عن الروك الناصري سلسلة من الإصلاحات الضريبية التي كان لها نتائج إيجابية على شريحة واسعة من دافعي الضرائب، رغم أنه لم يكن الهدف الرئيسي للروك، كما أنه تمكن من إحكام سيطرة الدولة على إيراداتها، والتأكيد على قوة مؤسساتها والمتمثلة في قوة السلطان ومماليكه.

الكلمات المفتاحية: الروك الناصري – السلطان الناصر – الضرائب – الإصلاح المالي – الإصلاح الإداري.

The Administrative and Financial Reforms of Sultan al-Nasir (Case The Nasiri Land Survey (Rawk) of 715 AH/1315 AD) Study

Dr. Naima Abdelsalam Abushaqur

Associate Professor, Medieval History

History Department, Faculty of Arts and Sciences- Gasr Khiyar, Elmergib University.

naabushaqur@elmergib.edu.ly

Abstract:

The Nasiri Rawk was a reform initiative aimed at introducing administrative and financial amendments.It focused on revising the collection of Kharaj (land tax) on taxable

lands, defining the beneficiary classes, and modifying a wide range of other taxes feeding the state treasury (Bayt al-Mal).

This research examines the nature of the land survey (Rawk) during the reign of Sultan al-Nasir Muhammad ibn Qalawun, seeking to understand the resulting administrative and financial reforms and their relation to curtailing the influence of feudal lords from the amirs and soldiers. These lords controlled vast agricultural lands, exploited them, and transferred ownership of some state-owned agricultural lands to their private accounts.

The Nasiri Rawk led to a series of fiscal reforms that positively impacted a broad segment of taxpayers, although this was not its primary objective. It also succeeded in tightening state control over its revenues and reaffirming the strength of its institutions, embodied in the authority of the Sultan and his Mamluks.

Keywords: The Nasiri Rawk – Sultan al-Nasir – Taxes – Financial Reform – Administrative Reform.

المقدمة:

كان اقتصاد العصور الوسطى اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، يرتبط بجباية الضرائب بشكل مباشر، ولأن اقتصاد مصر قد ارتكز على النشاط الزراعي، فقد كان لنهر النيل أهمية كبيرة في اقتصاد مصر باعتباره المنشط الأساسي والرئيسي الذي قامت عليه الأحوال الاقتصادية بها(عن **أهمية** نهر النيل ينظر: القلقشندي، د.ت، المقريزي، 1997، الظاهري، 2011، قاسم، 1978)، باعتبار أن النشاط الاقتصادي الزراعي يمثل أبرز الأنشطة الاقتصادية بها، وتعتبر الدولة مستثمراً مهماً للأرض الزراعية من خلال الحصول على القيم الخراجية على الأرض، والتي يدفعها الفلاحون مقابل زراعتهم لها، فالفتح الإسلامي لمصر جعل منها منطقة خراجية؛ لأنه كان فتحًا سلميًا، ومما يؤكد ما سبقت الإشارة إليه من أهمية مصر الاقتصادية، أنها عُرفت بسلة الخبز خلال الفترة العباسية، (ابن إياس، 2006).

قامت الدولة بالتعامل مع الأرض الزراعية بطريقة تضمن لها الحصول على جند مقابل إقطاع الأرض للأمراء والجند؛ حيث كانت الأرض في مراحل مختلفة من تاريخ مصر وسيلة من وسائل تسديد مستحقات الأمراء والجند عن طريق الإقطاع، وبديل لتسديد مرتبات الجند النقدية التي تعد ديوناً مستحقة على الدولة، (المقريزي، 1998)، وقد تم تحديد الفئات التي يمكن لها الحصول على إقطاع من أرض الخراج، فقد اشترط أن يكون المقطع من أهل الجيش، لأن لهم أرزاقاً مقدرة تصرف إليهم مصرف الاستحقاق، وهي تعويض عما أرصدوا نفوسهم له من حماية الدولة وسكانها، والمحافظة على الاستقرار السياسي والأمني، (المقريزي، 1998).

لقد شهد نظام الإقطاع اتساعاً كبيراً، الأمر الذي أعطي دلالة مهمة على اعتباره بديلاً لمرتبات الجند، وأنه وسيلة من وسائل جباية الضريبة الخراجية، فضلاً عن أنه جاء نتيجة تغليب المقطعين لمصالحهم، ورغبتهم في السيطرة على الأرض الزراعية التي يملكها بيت المال دون استثمارها بالشكل المطلوب، الأمر الذي نتج عنه تدني قيمة الجباية، مما أثر على اقتصاد الدولة، لاسيما وأنها لا تزال تواجه عدة أخطار خارجية منها الخطر المغولي، كما أنها مازالت مهتمة بالتعمير، وهي بحاجة إلى إيرادات مالية مستقرة، وهو ما توفره لها جباية الأرض الزراعية، وبالتالي فإن أي خلل في استثمار الأرض يتعلق بالمقطعين، أو بالفلاحين، أو بأوضاع البلاد الأمنية، سيكون له تأثير على قيمة الإيراد، بما يؤثر على أبواب الميزانية المختلفة من إيرادات ومصروفات، (الأسدي، 1967).

لقد أسفر تدخل المقطعين في استثمار الأرض الزراعية، وأهمية الجباية بالنسبة للدولة، وعدم قدرتها على معالجة مسألة الاستثمار دون المساس بحقوق المقطعين، أن اتجهت إلى ممارسة حقها في إعادة تقسيم الأرض الزراعية بينهم، وذلك يعد جزءًا من السياسة المالية الإصلاحية التي قامت بها على مراحل متتالية، والتي عُرفت بالروك.

إن تولي سلاطين ضعاف على رأس المؤسسة السياسية، أسهم في تدني رقابة الدولة على استثمار الأرض الزراعية من ناحية سيطرة المقطعين على أرض الإقطاع، وتحويل واردها لحسابهم الخاص، أو استخدام نظم جباية قاسية، أو الحصول على موارد مالية من الحمايات، مما أدى إلى اضطهاد الفلاحين، وقد تمثل ذلك في نموذج الروك الحسامي، فيما تميزت الفترات التي تولى فيها سلاطين أقوياء بقدرة مؤسسات الدولة على مواجهة قوة المقطعين من الأمراء والأجناد، والذي مثله نموذج الروك الناصري، أما الفترة اللاحقة للروك الناصري، فلم يتم روك الأرض الزراعية مدة ثمانية وستين عاماً، وهي الفترة الفاصلة بين الروك الناصري وتولي السلطان برقوق الحكم، (الأسدي، 1967).

ساعد الروك الناصري باعتباره محاولة إصلاحية في تنوع بنوده واختلافها حيث شمل نصوصاً تتعلق بإعادة تقسيم الأرض الزراعية على المقطعين، وبنود تتعلق بإلغاء بعض الضرائب التي كانت مجحفة على الرعية، ونص في بعض بنوده على معاقبة من لم يلتزم بتأدية ما تم النص عليه في الروك.

لذا فإن ما تم إقراره يمس في جزء منه مصلحة بعض ممن تضرر بالروك الناصري، كما أنه يشمل جزئية إلغاء بعض الضرائب التي كانت قيمتها كبيرة، مما سيجبر الدولة على البحث عن بدائل لسد العجز في ميزانية الموارد المالية.

وتكمن أهمية الدراسة المقترحة في التوصل للنتائج التي من شأنها فهم الأسباب التي دعت السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى اتخاذ قرار بضرورة روك الأرض الزراعية رغم عدم مرور الزمن المعتاد والفاصل بين عمليات روك الأرض، فضلاً عن تتبع بنود الروك وفهم التركيبة الإدارية والطبيعة المالية التي أراد الروك تعديلها، ومتابعة تعديل الضرائب الذي أقره الروك الناصري، وذلك بهدف استثمار علم التاريخ الذي قد يكون صالحًا لفهم بعض الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة قيد الدراسة، فتصبح دراسة الروك الناصري محاولة قادرة على دراسة حالة المجتمع المصري من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية خلال المرحلة المملوكية، والتي تنعكس على فهم بعض المشكلات الاقتصادية الحديثة.

أولاً: فرضيات الدراسة:

تتمثل معطيات الدراسة في **الفرضية الرئيسية** التالية:

ساعد ارتفاع القيمة الضريبية وفساد الجهاز الضريبي وسوء الاستثمار في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمصريين خلال عهد المماليك، رغم محاولات السلاطين المستمرة إدخال تعديلات ضريبية في محاولة لإنعاش الاقتصاد المصري، ومعالجة الخلل الناشئ في الأحوال الاجتماعية استجابة لرغبة الأهالي.

ولأن الاقتصاد المصري يرتبط بصورة أساسية بالأرض وعوائدها المالية، فإن أي تعديل اقتصادي سيكون موجهاً إلى معالجة الكيفية التي يتم بها التعامل مع الأرض الزراعية، وتقييد نفوذ أصحاب المنفعة الحقيقة من استثمارها، لذا فإن هذه الدراسة تفترض أن الروك الناصري أدى إلى القضاء على مصالح بعض الشخصيات النافذة، ممن كان لديه ملكيات زراعية واسعة، فكان بذلك تعديلاً مالياً يسعى لتقليص نفوذ بعض الشخصيات فضلاً عن أنه كان تعديلاً إداريًا.

الفرضيات الفرعية:

- قام الروك الناصري بإدخال تعديل إداري جديد.
- نتج عن الروك الناصري الحصول على أراضٍ جديدة تمت إضافتها للإقطاعيات الممنوحة للجند.
- ساعد الروك الناصري في القضاء على نفوذ بعض الشخصيات التي تشكل خطراً على السلطان.
- أسهم الروك الناصري في التقليل من الضرائب المفروضة على دافعيها، بما أثر على المستوى المعيشي، وساعد على التأثير في بعض الأنشطة الرئيسية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

1. التعرف على مصطلح الروك وفهم نظامه المتبع.
2. التعرف على أهم البنود التي احتوى عليها الروك الناصري.
3. فهم الدوافع الحقيقة خلف الروك الناصري.
4. ملاحظة الآثار الايجابية والسلبية لتطبيق الروك الناصري وفهم إمكانية قدرته على معالجة المشكلات الاقتصادية.
5. متابعة الآثار الايجابية والسلبية لتطبيق الروك الناصري في جزئية إلغاء بعض الضرائب المفروضة على الرعية ومحاولة تتبع الطرق التي لجأت إليها الدولة لسد العجز في مصادر التمويل المالي.

وقد استخدام المنهج الوصفي التاريخي التحليلي باستخدام أدوات البحث التاريخي من خلال فهم النصوص ومقارنتها واستقرائها، ومنهج النقد الداخلي والخارجي للنص، مع الاعتماد قدر الإمكان على النصوص التاريخية القريبة من الحدث، والمصادر التاريخية التي تعتمد النقد، وتطرح مقارنات ومقاربات مهمة.

ثالثاً: تعريف الروك:

يعرّف الروك بأنه: عملية قياس الأراضي، ومسحها وتقويم العقارات وغيرها من الأملاك الثابتة ومتعلقاتها مرة كل ثلاثين سنة تقريبا، وذلك لتقدير خراجها أو توزيع إقطاعاتها، والروك في مصطلحات الإدارة المصرية المعاصرة يسمى: فك الزمام وتعديله، (عمارة، 1993)، ويُعرف الزمام بأنه: نطاق وحدود الأرض الزراعية المربوطة باسم قرية من القرى، أو كورة من الكور، (عمارة، 1993).

لذا فالروك مصطلح يطلق على عملية مسح الأراضي الزراعية، بهدف تعديل قيمة الخراج المفروض عليها، كما أنه يؤدي إلى استعادة ملكية الدولة للأرض الزراعية؛ لأن مسح الأرض يسهم في معرفة أحوالها من ناحية مساحتها، وقيمة الجباية المفروضة على أرضها، بما يتناسب مع المحاصيل المزروعة بها، (الخطط، 1998).

كما يتضمن الروك تعديل السنة الشمسية مع السنة القمرية، والذي عُرف بالإزدلاق، فالفارق بينهما يعادل عاماً تاماً كل اثنين وعشرين عاماً، (المقريزي، 1998)، فتقوم الدولة بزيادة عام كل ثلاثين سنة للعام الهجري، حتى تعادل بينه وبين العام الميلادي، يضاف إليه تعديل آخر يتعلق بالسنوات، والذي يتم فيه تحويل السنة الخراجية القبطية، إلى السنة الهلالية العربية، (المقريزي، 1998).

أما المرحلة التالية في الروك فتكون عن طريق إعادة تقسيمها من جديد بين الإقطاعيين، ويمكن التنويه إلى أن السبب خلف تحديد الفترة الزمنية بين كل روك وآخر بثلاثين عامًا، يكمن في أنه جاء بناءً على متابعة الدولة لأي تغيرات تطرأ على الأرض من حيث أهميتها الزراعية، فضلاً عن كسر حاجز احتكار بعض الأشخاص أو الجهات للأرض الزراعية، (المقريزي، 1998).

ولفهم أهمية الروك يجب ربطه بخصوبة التربة ومدى جاهزيتها للزراعة، الأمر الذي يتطلب ربطها بفيضان النيل، فالنظام الزراعي في مصر له خصوصيته، والتي ارتبطت بخصوبة الأرض التي تزداد بسبب الطمي والغرين (الطين) الذي يجلبه النهر معه في مواعيد فيضانه من مصادر الرئيسية، ويرسبه على جانبي النهر مما يكسب الأرض الخصوبة اللازمة للزراعة، (للاستزادة ينظر: المقريزي، 1998).

رابعاً: عرض تاريخي لروك الأرض الزراعية في مصر:

كان نظام روك الأرض الزراعية نظاماً معروفاً في مصر خلال الفترة السابقة لدولة المماليك، حيث جرت العادة أن يتم روك الأرض بهدف تعديل القيم الضريبية التي تجبئ منها، ومعالجة أي إشكاليات لها علاقة بالجباية، وقد أُستخدم نفس النظام في عهد دولة المماليك، فقد تم روك الأرض مرتين: الأولى وعُرفت بالروك الحسامي، نسبة إلى السلطان المنصور حسام الدين لاجين (695-698هـ/1296-1299م)، وكان ذلك عام (697هـ/1297م)، ويبدو أنه قرر روك الأرض الزراعية بسبب وجود خلل في تقسيمها، فقد كانت قسمة إلى أربعة وعشرين قيراطًا، حصل السلطان منها على أربعة قراريط، وكان نصيب الأمراء عشرة قراريط، بالإضافة إلى الزيادات التي يحصلون عليها، والتي كانت على شكل هبات من السلطان لبعض من الأمراء ممن قدم خدمات جليلة للسلطان، (المقريزي، 1997، ابن إياس، 2006)، (القراريط: جمع قيراط وهي وحدة الطول يتعامل بها أهل مصر، عبدالجواد، 2012).

إنما يجب ملاحظة أن التقسيم السابق يكن متساوياً، إذ يُفهم من النص أنهم قد حصلوا عليها بطريقتهم الخاصة، وكان نصيب أجناد الحلقة من القيمة الكلية للأرض عشرة قراريط، وهي مساحة واسعة مقارنة بعددهم، كما يبدو من خلال النص السابق عدم وجود تناسب بين مساحة الأرض الممنوحة إقطاعاً لبعض الأمراء مقارنة ببعضهم الآخر، كما لا يوجد تناسب بين إقطاعات الأمراء وإقطاعات أجناد الحلقة، بما ينعكس على قيمة الجباية التي حصل عليها كل منهما، أضف إليه أن الروك الحسامي أدى إلى تناقص قيمة متحصل الجباية عن طريق إلغاء بعض المكوس، فضلاً عن تناقص قيمة جباية الأرض الزراعية بسبب عوامل كثيرة منها: اختلال الأمن، وتناقص الأيدي العاملة المستخدمة في الزراعة بسبب العبء الضريبي، (ابن إياس، 2008، أجناد الحلقة: هم الجنود المرتزقة من غير مماليك السلطان، دهمان، 1990)، وكلها عوامل أثرت بشكل مباشر على عملية الإنفاق.

إن ما سبق عرضه لم يكن الخلل الوحيد الذي طرأ على نظم الأرض الزراعية، فقد كان لهجرة القبائل العربية واستقرارها في بعض الأراضي الخصبة، وانتقالها للاستثمار الزراعي -الذي لم يكن له خبرة في كيفيته -دور في تناقص قيمة الجبايات وتأثرها، (المقريزي، 1998).

ويبدو من نص المقريزي حول الروك الحسامي، أن السلطان حسام الدين لاجين فضّل قسمة الأرض بطريقة مختلفة عما كان سائداً في المرحلة السابقة لتوليته السلطنة، فأعطى الأمراء وأجناد الحلقة أحد عشر قيراطاً، وما يُستجد من عساكر تسعة قراريط، هذا فيما يتعلق بالتقسيم، كما عدل في الجهاز الإداري المشرف على عملية الروك، فعين مجموعة من

الموظفين منهم الأمير بدر الدين بيليك الفارســـي الحاجب، والأمير بهاء الدين قراقوش الظاهري المعروف بالبريدي، ومجموعة من الكتاب منهم تاج الدين عبدالرحمن الطويل مستوفي الدولة، وهو من مسالمة القبط وولاة الأقاليم، (المقريزي، 1997).

أما رواية ابن إياس، فاختلفت عن رواية المقريزي؛ حيث ذكرت أن التقسيم الجديد الذي وضعه السلطان حسام الدين لاجين، يُنص على منح الأمراء والأجناد عشرة قراريط، ومن تقدم بشكوى زيد قيراطاً، واستبقى السلطان لنفسه ثلاثة عشر قيراطا، وتم تقسيم الأرض بمساعدة شخص من المباشرين الأقباط يقال له التاج الطويل، الذي قام بكتابة قوائم بمساحة البلاد وأسمائها، وعندما أعلن نتيجة ما توصل إليه، تبين أن طريقته لم تلق قبولاً، وكان فيها ظلم لبعض من المستفيدين من الأرض الزراعية، (ابن إياس، 2008، المباشرون: هم الموظفون الإداريون في الدولة المملوكية، دهمان، 1990).

وتكاد رواية ابن إياس تكون أقرب لما تم في الروك الحسامي، ذلك أن رواية المقريزي لم تضف أي جديد ومختلف عن النظام الذي كان سائداً في مصر قبيل الروك الحسامي، فيما ذكرت رواية ابن إياس أن كل الأمراء والجند قد حصلوا على أحد عشر قيراطاً، مقابل ثلاثة عشر قيراطا للسلطان، وهو تقسيم مختلف كلية عن التقسيم الذي قد تم قبل تولى السلطان حسام الدين لاجين، كما أن نص ابن إياس قادر على تبرير حالة الرفض التي سرت بين الأمراء والمقدمين بعد استلام المثالات، الأمر الذي دفع السلطان إلى محاولة إرضائهم عن طريق زيادتهم أجزاء أخرى، لولا تدخل الأمير منكوتمر نائب السلطنة، (ينظر: ابن إياس، 2008، المقريزي، 1997، المثالات: جمع مثال، وهو أمر دون الفرمان والمنشور، وكان المثال في العصر المملوكي أمراً يصدر عن ديوان الجيش بمنح اقطاع أو بتحويله أو بإعادته أو بزيادته، دهمان، 1990).

لقد تمكن الأمير منكوتمر نائب السلطنة من الحصول على إقطاع كبير من خلال التقسيم الذي جاء به الروك وفق رواية المقريزي، والذي تضمن مناطق مرج بني هميم، وكفور، وسمهود، وكفورها وحرجة قوص، ومدينة أدفو، وما في هذه النواحي من الدواليب، ويبلغ متحصل جبايتها على ما يزيد عن مئة ألف أردب وعشرة آلاف أردب من الغلة خارجاً عن المال العين، والقنود، والأعسال والتمر والأغنام والأحطاب، وكان في خاصّه سبع وعشرون معصرة لقصب السكر سوى ما له من المشتريات، والمتاجر، وما له ببلاد الشام من الضياع والعقار، (المقريزي، 1997، الدواليب: جمع دولاب، وهي الآلات العجلية المستخدمة في صناعة السكر، الإردب: مكيال مصري، يساوي أربعة وعشرين صاعاً، وقد تفاوتت مقاديره زماناً ومكاناً، وهو يساوي اثنى عشر كيلة، المال العين: النقود المضروبة من المعدن، ذهباً أو فضة أو نحاساً، القنود: جمع القند، وهو العسل المستخرج من قصب السكر، عمارة، 1993)، وهو في اعتقاد الباحثة السبب خلف معارضته محاولة السلطان إرضاء الأمراء والمقدمين بعد استلام المثالات.

إن الدور الذي قام به نائب السلطنة في روك الأرض، وتغليب مصالح مجموعة معينة على مصالح البقية، يدل على غياب إرادة التعديل؛ حيث كان هناك خلل في توزيع الأموال على مستحقيها من المقطعين وفق نظام الإقطاع، وكأن الهدف من الروك الحسامي يتعلق بتقسيم الأرض على دائرة صغيرة تتكون من السلطان ونائب السلطنة.

أضف إليه أن تعيين مستوفي الدولة تاج الدين عبدالرحمن الطويل، جاء في محاولة لتحويل أنظار الأهالي عن المستفيد الحقيقي من الروك، وأيضًا للتقليل من حجم الدور الذي قام به الأمير منكوتمر نائب السلطنة في وضع أسسه، فانشغل الأهالي بانتقاد اختيار مستوفي الدولة؛ لأنه قبطي حديث الدخول في الإسلام، وعارضوا تعيينه، ولم يهتموا بتفاصيل ما ورد في الروك، والذي نتج عنه توجه المعارضين نحو التفكير في التخلص من السلطان، الأمر الذي دفع الأمير منكوتمر إلى احتواء

الموضوع عن طريق إقناع السلطان بالقبض على مجموعة من الأمراء المعارضين وسجنهم، كما أمر بالقبض على الأمير قفجق نائب الشام، ولكنه فر مع مجموعة من الأمراء نحو الشام، (ابن إياس، 2008).

وترجح رواية االمقريزي الفكرة الإصلاحية كأحد أهم أسباب الروك، فنجد أنها ركزت على التسيب الذي حدث في الحصول على الاقطاعات وطريقة استثمارها، فقد كان الأمراء يأخذون كثيراً من إقطاعات الأجناد، فلا يصل شيء منها إلى الأجناد، ويصبح الإقطاع داخلاً في دواوين الأمراء، الأمر الذي نتج عنه تركها دون استثمار، مما أسهم في اختلال الأمن عن طريق استخدام قطاع الطرق الإقطاعات مواطن يحتمون بها بسبب عدم استثمارها، فساعد ذلك في انتشار الحمايات لقطاع الطرق، فضلاً عن تدني العائدات المقررة للدواوين السلطانية التي فرقت بين أعوان الأمراء ومستخدميهم، كما كان لاختلال الأمن بها دور في الإضرار بالأراضي المجاورة لها، وأوّل ديوان تم به التعديل هو ديوان الأمير منكوتمر نائب السلطنة، فأُخرج منه ما كان فيه من هذه الإقطاعات التي كانت جبايتها مئة ألف أردب غلة في كل سنة، واقتدى به جميع الأمراء، وأخرجوا ما في إقطاعاتهم فنتج عنه إبطال الحمايات، (المقريزي، 1998، الحمايات: جمع حماية، وهي ضريبة عُرفت في العصر المملوكي، يفرضها شخص على إقليم معين يحجزه لنفسه، وهي إتاوة يتقاضاها بعض المماليك مقابل حمايته، دهمان، 1990).

يتضح من خلال الرواية السابقة، أن هدف الروك كان إصلاحياً، وجاء كمحاولة للتخلص من سيطرة الأمراء على الإقطاعات التي لم يتم استثمارها، ومنحها إقطاعاً لمن لديه القدرة على استثمارها، والتخلص من جملة من المشاكل المرتبطة بها، كالخلل الأمني بسبب استغلال قطاع الطرق للإقطاعات الخالية كمراكز اختباء، ومواطن لعمليات السرقة، وقطع الطرق والإضرار بالأراضي المجاورة، فضلاً عن التجاء الأهالي للحمايات للحصول على الأمن، مقابل قيمة مالية تدفع للإقطاعيين.

وبما أننا أمام روايتين متناقضتين من ناحية الدافع خلف الروك الحسامي، وقد يكون من الصعب القبول برواية ورفض الأخرى، لاسيما وكل واحدة منهما بينت أن معارضة حدثت بعد صدور المثالات، بسبب نتيجة التعديل، فكما أن رواية ابن إياس ركزت على رفض الأجناد التقسيم بسبب نقص قيمة المتحصل الضريبي، الذي هو بالأساس جزء من قيمة الرواتب، ويُعرف بالأخباز، (ابن إياس، 2008، الأخباز: بمعني الراتب والمخصصات، دهمان، 1990)، فيما بررت رواية المقريزي معارضة التقسيم بسبب أن جزءاً كبيراً منه مُنح للخاص السلطاني، (المقريزي، 1998).

الأمر الذي يجعل من الضروري محاولة الدمج بين الروايتين في محاولة لتكوين رؤية جديدة للحدث التاريخي؛ إذ أن الربط بينهما يبدو منطقياً، ذلك أن حصول أفراد الخاص السلطاني على قسم كبير من الأرض، يعني نقص مساحة الأرض التي خُصصت للأجناد، وهو سينعكس على ضعف المتحصل الضريبي لهم، مما أدى إلى رفضهم التقسيم.

تم تطبيق الروك الحسامي، رغم وجود رفض من الأجناد حيث انخفضت إيرادات الإقطاعات إلى حد كبير مقارنة بفترة حكم السلطان المنصور قلاوون، فكان متحصل أقل إقطاع قد بلغ عشرة آلاف درهم، ومتحصل أكثر إقطاع بلغ ثلاثين ألف درهم، فصار متحصل أكثر الإقطاعات عشرين ألف درهم، فيما بلغ متحصله بعد الروك الحسامي عشرة آلاف درهم، مما دفع الجند إلى رفض القبول بالإقطاعات، ورموا المثالات، ولكن نائب السلطنة استخدم نفوذه وقوته في التخلص من المعارضين بسجنهم، ونتج عن ذلك التصرف خوف المعارضين الآخرين من حدوث نفس النتيجة لهم، وحين وصلت أخبار المعارضة للسلطان، طلب من نائب السلطنة زيادة الإقطاعات ولكنه لم يفعل، (المقريزي، 1997).

خامساً: الروك الناصري (715هـ/ 1315م):

ينسب الروك الناصري إلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون، الذي ولد في قلعة الجبل بالقاهرة عام (684هـ/1285م)، (المقريزي، 1997)، تولى السلطنة ثلاث مرات، الأولى: بين عامي (693-694هـ/1293-1294م)، وذلك بعد وفاة أخيه الملك الأشرف صلاح الدين خليل، عندما اتفق الأمير علم الدين سنجر الشجاعي، ومجموعة من الأمراء الصالحية والمنصورية، وقرروا توليته السلطنة، وكان عمره تسع سنين، وجعلوا الأمير زين الدين كتبغا نائبه، والأمير علم الدين سنجر الشجاعي وزيراً له، فأصبح الأمير كتبغا هو القائم بأمر المملكة، وله الحكم الفعلي دون السلطان، وكانت مدة سلطنته تلك سنة واحدة إلا ثلاثة أيام، حيث خُلع من قبل المماليك، بسبب صغر سنه، وبتدبير من كتبغا، الذي تولى الحكم بدلاً عنه، وذلك عام (694هـ/1295م)، (المقريزي، 1997).

أما سلطنته الثانية فكانت بين عامي (698–708هـ/1299–1309م)، وكان عمره آنذاك أربعة عشر عاماً حيث اتفق أمراء المماليك على إحضاره من حصن الكرك وتوليته السلطنة، وأن يكون نائبه الأمير طغجي على ألا يدبر من أمر المملكة شيء إلا بإذن الأمراء، ثم أصبح الأمير سيف الدين سلار نائب السلطنة، (المقريزي، 1997)، واستمر حكمه عشر سنوات، ولكن سياسته لم تتبلور خلالها بشكل واضح بسبب صغر سنه، أما فترة حكمه الثالثة والأهم، فهي التي كانت بين عامي (709–741هـ/1309–1340م)، وكان عمره آنذاك خمسة وعشرين عاماً، (النويري، د.ت).

استمرت الدولة تعمل بالروك الحسامي منذ وضعه حوالي ثمانية عشر عاماً، وظل سارياً حتى بعد مقتل السلطان حسام الدين لاجين، رغم رفض المقطعين من الأمراء والجند العمل به، حتى عام (715هـ/1315م)، عندما قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون، بإدخال تعديل على الأرض الزراعية، وفق ما عُرف بالروك الناصري، حيث تجاوز التقليد المعروف بأن الفاصل بين الروكين يعادل ثلاثين عامًا، ولكن كانت هناك ظروف اضطرت السلطان إلى اتخاذ قرار السلطان التعجيل بروك الأرض الزراعية.

وبناءً على رواية المقريزي يمكن بيان أن سبب الروك يعود إلى استكثار السلطان الناصر أخباز مجموعة من المماليك من مماليك وحاشية كل من الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير، والأمير سلار النائب وسائر المماليك البرجية، والتي بلغت ما بين ثمانمائة دينار إلى ألف دينار، وكان يخشى من قطع أخباز المذكورين، فتكون لديه رأي بمساعدة القاضي فخر الدين محمد بن فضل الله ناظر الجيش، أن يروك السلطان ديار مصر، ويقرر إقطاعات لمن يختار، ويكتب بها مثالات سلطانية، (المقريزي، 1998، المقريزي، 1997).

استتبع قرار الروك سلسلة من الإجراءات المهمة، حيث قام الفخر ناظر الجيش بتجهيز أوراق بما عليها تلك المناطق من ناحية مساحتها وما يتعلق بها، (المقريزي، 1997)، وعين لجنة تتكون من مجموعة من الأمراء، كتب لهم مرسوماً بذلك، فأرسل الأمير بدر الدين جيكل على الغربية ومعه أعزل الحاجب، ومن الكتاب مكين بن فرويتة، والأمير عز الدين أيدمر الخطيري إلى الشرقية، ومعه الأمير ايتمش المجدي، ومن الكتاب أمين الدولة ابن قرموط، والأمير بلبان الصرخدي، وابن طرنطاي وبيبرس الجمدار إلى المنوفية والبحيرة، والبليلي والمرتيني إلى الوجه القبلي، ومعه مستوفين وقياسين، (المقريزي، 1997).

فساروا إلى الولايات واستدعوا مشايخ كل بلد، ودُلَلائها، وعدولها، وقضاتها، وسجلاتها التي بأيدي مقطعيها، وفحصوا متحصلها من عين وغلة وأصناف، وسجلوا مقدار ما تحتوي عليه من الفُدن والأرض المزروعة أو الأرض البور، وما فيها من

ترايب وبواق وغرس ومستبحر، وقيمة متحصلها، وما عليها لمقطعيها من غلة ودجاج وخراف وبرسيم وكشك وكعك وغير ذلك من الضيافة، (المقريزي، 1997).

وبعد إتمام عملية التسجيل، قاموا بقياس تلك الناحية وضبطها بالعدول والقياسين وقاضي العمل، مما يظهر بالقياس الصحيح، وطلب مكلفات تلك القرية، وبيان ما فيها من الأجناد والأرزاق حتى ينتهي إلى آخر جزء في عملية الحصر، (المقريزي، 1997)، وجاءت كل هذه التفاصيل بهدف توثيق عملية الإحصاء، وجعلها قانونية وموثقة.

أُستكمل العمل في الروك بعد خمسة وسبعين يوما، وحُرّرت في الأوراق المحضرة وضعية كل ضياع أرض مصر ومساحتها ومتحصل أراضيها، وما يجبئ من كل قرية من عين وغلة وصنف، فطلب السلطان الفخر ناظر الجيش، والتقي الأسعد بن أمين الملك المعروف بكاتب سرلغي، وسائر مستوفي الدولة، وألزمهم بعمل أوراق تشتمل على بلاد الخاص السلطاني التي عينها لهم، وعلى إقطاعات الأمراء، وأضاف على عبرة كل بلد ما كان على فلاحيها من ضيافة لمقطعيها، وأضاف إلى العبرة ما في الإقطاع من الجوالي، وكتب مثالات للأجناد بإقطاعات على هذا الحكم، (المقريزي، 1997).

ويلاحظ من خلال التفاصيل التي أوردها المقريزي، أن الهدف من الروك الناصري كان إدخال تعديلات شاملة على نظام الإقطاع، في محاولة للتخلص من مشكلة الاختلاف بين جباية الإقطاعات، والتي قد تسهم في حدوث صراع بين الأطراف المتضررة من النظام القديم على الأطراف المستفيدة منه، وتم إدخال تعديلات على إقطاعات الأمراء والأجناد، وعلى الضرائب المفروضة على الأهالي؛ حيث تم إلغاء عدد كبير من الضرائب المجحفة (المال الهلالي).

لذا نجد أن السلطان استدعى الأمراء كلهم، بعد انتهاء اللجنة من عملها إلى الإيوان السلطاني الذي استجده بقلعة الجبل، للعرض عليه بشرط ألا يعارضه أحد منهم في شيء يفعله، فكانوا يحضرون وهم سكوت لا يتكلم أحد منهم، خوفًا من مخالفة السلطان فيما يقوله، وأخذ السلطان يسأل عن الأجناد فمن أثنوا عليه أعطاه مثالًا بإقطاع رديء، الأمر الذي جعلهم يتوقفون عن إبداء الرأي حول أي أمير، فانفرد السلطان بالرأي دون مشورتهم، (المقريزي، 1997، المقريزي، 1998)، مما يعطي دلالة على موقف السلطان من الأمراء ورغبته في القضاء على نفوذهم.

كما أنه احتفظ لنفسه بمسألة التدقيق في كل من يعرض عليه للحصول على إقطاعات من الأمراء والأجناد، فكان إذا دخل عليه أحد سأله: إن كان مملوكًا عمن جلبه من التجار، وإن كان شيخاً سأله عن أصله وسنه، وكم معارك حضرها حتى أتى على الجميع، وأفرد المشايخ العاجزين فلم يعطهم إقطاعات، وجعل لكل منهم مرتبًا يقوم به، وقيل: إنه كان يسأل كل من مثل بحضرته بنفسه عن اسمه وأصله وجنسه ووقت حضوره إلى ديار مصر، ومن يملكه من الأمراء، وعما يعرفه من فنون القتال، (المقريزي، 1997).

وبينت رواية المقريزي أن عمل اللجنة في تسجيل قوائم الأراضي، وما يتعلق بها من تنظيمات وجبايات وغيرها قد اكتمل عند بداية محرم، وأن العرض على السلطان استمر طول شهر محرّم، وتوفرت كثير من مثالات الأجناد، فبلغت حوالي مائتي مثال، ثم أخذ في عرض أطباق المماليك السلطانية، ووفر من جوامكهم، وقطع عدة رواتب من رواتبهم، وعوّضهم عن ذلك إقطاعات، وجعل جهة مكس قطيا لضعفاء الأجناد ممن قطع خبزه، فجعل لهم منه في السنة ثلاثة آلاف درهم، (السلوك، 1997، المقريزي، 1998، الجوامك: جمع جامكية، وهي مرتب خدم الدولة من العساكر والموظفين، (دهمان، 1990).

ويتضح من رواية المقريزي أن هناك معارضة قام بها بعض المتضررين من سياسة السلطان في توزيع الإقطاعيات، ذلك أن قيمة إقطاعه القديم كانت أكثر من قيمة ما حصل عليه في الروك الأخير، ويبدو أن السلطان كان يتوقع حدوث معارضة، فأصدر أوامر بأن قام برد مثال منحه إياه السلطان، أو تضرر أو اشتكى ضُرب وحُبس وقُطع خُبزه، مما جعل الأمراء والأجناد والمماليك يتوقفون عن معارضة السلطان، (المقريزي، 1997)، وهذه الرواية تقدم دليلاً آخر عن أن السلطان كان يستهدف بروكه الأرض، مجموعة معينة من الأمراء، الذين يعتقد أنهم يشكلون خطراً عليه سبب تعاظم نفوذهم، كما أنها تبين حجم قوة السلطان ومماليكه ومن معه من الأمراء، لاسيّما أصحاب المناصب منهم، فإحجام المعارضين عن تقديم الشكوى، واختيارهم السكوت عن مطالبهم التي يعتقدون أنها مشروعة، يدل على قوة السلطان وقدرته على القضاء على أي معارضة قد تنشأ منهم، ويمكن القول بأن الروك الناصري قد مثّل تفوق مؤسسات الدولة في قوة المقطعين ونفوذهم، وهو هدف مهم من أهداف الروك.

رافق تعديل الإقطاعات إصلاحات مهمة منها: إعادة الأراضي التي كانت لبيت المال، منها ما كان للأمير بيبرس، والأمير سلار الجوكندار في الجيزة والإسكندرية من متجر وحمايات، فارتجع ذلك وأبطله وما شابهه، وأضاف ما لم يقطعه إلى ديوان الخاص، (المقريزي، 1997).

لقد نتج عن التعديلات التي تمت في الروك الناصري زيادة الأموال التي تتم جبايتها من الأرض، فقد وصل مقدار جباية مصر، وفق إحدى الروايات حوالي عشرين مليون دينار، (الأسدي، 1967)، وقد يكون من الصعب الركون إلى رواية تتضمن أرقاماً بسبب افتراض عدم دقتها؛ إذ حتى لو افترضنا أن الأرقام كانت أقل مما هي عليه في الرواية، فإنها تظل نتيجة تمت ملاحظتها من قبل الرواة وقاموا بتدوينها، مما يعطي دلالة على وجود اختلاف، ويرجح وجود زيادة في قيمة استثمار الأرض الزراعية، فضلاً عن تناقص عدد الأفراد المستفيدين من جبايتها من الأمراء والموظفين وغيرهم، وعودة هذه الأموال إلى خزانة الدولة، بالإضافة إلى خزانة السلطان الذي منحه الروك قيم مالية كبيرة.

يعد تقليص قيمة الضرائب المفروضة على دافعيها من بين أهم نتائج الروك الناصري المباشرة، فدافعوا الضرائب هم شريحة واسعة من المصرين، الذين ارتبطت حياتهم بالأرض الزراعية وفق النظام الذي اتبعه المسلمون في جبايتهم لخراج الأرض الزراعية، كما أن نظام الإقطاع أدخل تعديلاً على وضعية الفلاح، الذي انتقل من أن يكون فلاحاً له نمط حياته الخاص غير المرتبط بمهنة الفلاحة إلى مفهوم الفلاح المقيم، أو الفلاح القرّار (القار)، ونتج عن ذلك أنه صار عبداً قناً طوال حياته، ومعه أولاده من بعده لصاحب الاقطاعية، (المقريزي، 1998).

إن تقليص قيمة الضرائب أو إلغائها يعد من بين أهم النتائج التي يمكن ملاحظتها للروك الناصري؛ حيث تم الإعلان عن سلسلة من الضرائب التي كانت عبءً على دافعي الضرائب، وهي: ضريبة مكس ساحل الغلة، وتعتبر من أهم الضرائب من ناحية قيمة الأموال التي تجبى منها، والتي بلغت حوالي ستمائة وأربعة ألف ألف(64000000)درهم، وهي ممنوحة إقطاع لأربعمائة مقطع يتحصل كل مقطع منهم على عشرة آلاف إلى ثلاثة آلف درهم، ولكل أمير ما قيمته أربعون ألفاً إلى عشرة آلاف درهم، والأموال التي تجبى منه تذهب إلى الديوان وإقطاعات الأمراء والأجناد، وضريبة مكس مقرر الأردب وقيمتها درهمان للسلطان، يضاف إليها نصف درهم فضلاً عما يتم تحصيله لمتحصلي الضرائب، (ابن دقماق، 1985؛ المقريزي، 1998، أبوشاقور، 2017).

وضـريبة مكس نصـف السـمسـرة، وهي عبارة عن مبلغ مالي عن أجرة الدلال، بلغت قيمتها على كل مائة درهم درهمين، ثم تقرر أن تكون على كل دلال درهماً عن كل درهمين، بما يعادل نصف سمسرته، وأبطل ضريبة رسوم الولاية، وهي ضريبة يجبيها الولاة من عرفاء السوق وبيوت الفاحشة، ويتكون نظامها الجبائي من ضامن، وله مجموعة من الصبيان وجند مستقطعون وأمراء وغيرهم، (ابن دقماق، 1985؛ المقريزي، 1998، أبوشاقور، 2017).

وضريبة مكس مقرر الحوائص والبغال، وهي ضريبة تشمل القاهرة وكل المناطق في الوجهين: القبلي والبحري، تُفرض على الولاة والمقدمين، مقسطة تُحمل إلى بيت المال، وفق قيمة مالية معينة، فعن ثمن الحياصة ثلاثمائة درهم، وعن ثمن البغل خمسمائة درهم، وجعل عليه مجموعة مقطعين، وضريبة مقرر السجون، وهي عبارة عن مبلغ مالي يؤخذ عن كل من يتم سجنه؛ حيث يحصل السجان على ستة دراهم، فضلاً عن مبالغ مالية أخرى، يتم تحصيلها عن طريق المقطعين بضمان، ويبدو أن القيمة المالية المتحصل عليها من ضريبة مقرر السجون كبيرة بسبب أن المقرر الضريبي يتم تحصيله من السجن، حتى وإن كان دخوله للسجن لحظات فقط، وتنطبق نفس الضريبة على سجن القضاة، (ابن دقماق، 1985؛ المقريزي، 1998، أبوشاقور، 2017).

وضريبة مقرر طرح الفراريج، وهي ضريبة تتضمن شقين: الأول أموال تفرض على كل شخص، يطرح عليه فروج لحظة مروره في الطريق، ويطالب عندئذ بدفع الضريبة دون أن يكون هناك مصلحة تقضيها الدولة للشخص مقابل حصولها على الضريبة، وتشمل الضريبة فئات اجتماعية كثيرة فقيرة منها الأرامل، كما أنها توزع على المقطعين مما يزيد في حجم الضريبة، والشق الثاني منها: يتضمن منع الأهالي من شراء الفراريج، إلا من الضامن، ومن اشترى فروجًا من غير الضامن تعرض للعقاب القاسي، (المقريزي، 1998، أبوشاقور، 2017)، فضلاً عن ضريبة مقرر الفرسان، وهي ضريبة يجبيها ولاة النواحي من سائر بلاد مصر، قيمتها درهم يغرم دافعو الضرائب مكانه درهمين دون بيان سبب الغرامة، وضريبة مقرر الأقصاب، وهي عبارة عن ضريبة تُجبى من مزارعي قصب السكر ومن المعاصر والعاملين في المعاصر، (المقريزي، 1998، أبوشاقور، 2017)، وهي ضريبة مركبة.

وضريبة مقرر رسوم الأفراح، وهي تجبى من كل بلاد مصر عن طريق الضّمان وترافقها غرامات مالية، وتستخدم فيها وسائل تعسفية، وضريبة حماية المراكب، وتشمل أموالاً تجبى لحماية المراكب، وتشمل كل من يركب البحر للسفر فضلاً عن العاملين في مجاله، (المقريزي، 1998، أبوشاقور، 2017).

ومن الضرائب الأخرى ضريبة حقوق القينات، وهي ضريبة مقررة على أعمال الفاحشة والمنكر، يجبيها مهتار الطشتخاناه السلطانية، وضريبة شد الزعماء، وهي مدرجة في جهة خاصة ربما بسبب قيمتها المالية الكبيرة، وضريبة حقوق السودان، ويقصد بها ضريبة يدفعها العبيد الذين ينتمون إلى أصول سودانية، ويعني بذلك الرقيق الأسود، وضريبة كشف المراكب، وضريبة مقررة على كل جارية أو عبد حين نزولهم للعمل في الخانات؛ حيث يدفعون مبلغاً مالياً معيناً، أما ضريبة متوفر الجراريف، فهي كل ما يُجبى من سائر مناطق مصر عن طريق المهندسين وولاة الأقاليم، ويحمل إلى بيت المال، وعليه عدة مقطعين من الجند، (المقريزي، 1998، أبوشاقور، 2017).

وضريبة مقرر المشاعلية، وهي ضريبة تؤخذ عن إزالة الأوساخ من الأفنية مثل المساجد والمدارس والمقابر والمنازل وغيرها، ولا يستطيع صاحب المكان إزالة الأوساخ مهما كثرت إلا بعد دفع الضريبة المقررة لضامن الجهة الذي له حق تقدير

قيمتها، فضلاً عن ضرائب أخرى متنوعة منها وقود الخيل، وعداد النخل، واتيان المعاصر، ومقرر الملاهي والمناشر، (ابن دقماق، 1985؛ المقريزي، 1998، أبوشاقور، 2017).

أما فيما يتعلق بالتعديل الإداري فقد تضمن الروك الناصري تعديل الجهاز الإداري المشرف على جباية الضرائب عن طريق إبطال المباشرين من النواحي، الذين وضعهم النظام القديم من مباشرين وكتاب وشادين على كل مناطق مصر دون مراعاة لمساحة المنطقة، والذي أسفر عنه زيادة الأعباء الضريبية على دافعي الضرائب بسبب تضخم النظام الإداري للجباية، والذين كانوا يحصلون فيه على مبالغ مالية أخرى غير قيمة الضريبة مما أرهق دافعي الضرائب.

ولعل أهم تعديل قام به السلطان الناصر في هذه الجزئية هو جعل عمل المباشرين في جمع الضرائب، يقتصر على المناطق التي فيها أموال للسلطان، فتخلص دافعي الضرائب من سلسلة طويلة من الجبايات التي كان مصلحة الجهاز الإداري يقوم بجبايتها لمصلحته، (المقريزي، 1998، أبوشاقور، 2017)

ولئن كان الروك الناصري قد أدخل تعديلات يمكن اعتبار أنها جاءت لصالح دافعي الضرائب، إلا أنه كان عليه المحافظة على الأموال التي تحصل عليها الدولة من الجبايات باعتبار –كما أشرت سابقًا– أن اقتصاد مصر هو اقتصاد ريعي قائم بالدرجة الأولى على الجبايات المتنوعة، والتي من أهمها الأموال التي تحصل عليها الدولة من الضرائب، لذا احتوى الروك على بند يخص العقوبات، التي تقع على الفلاحين والإقطاعيين في حالة مخالفتهم لما ورد في الروك، ففي حالة تأخر الفلاح عن دفع الضريبة المقررة عليه لأسباب خارجة عن إرادته مثل: قلة الموارد، أو الأوبئة، أو العوامل الطبيعية يتم مسامحته عن دفع قيمة الضريبة، أما في حالة إهماله وتفريطه هو أو المباشر، يتم عرض الأمر على قاضي الناحية، بوجود الشهود، وتتم معاقبته في حالة بيان أنه السبب المباشر في عدم دفع الضريبة، (الأسدي، 1967).

أما في حالة حدوث ظلم على الفلاح من المقطع أو الأمير أو المباشر، فترفع القضية لديوان السلطان حتى تتم محاسبة الظالم من قبل الوزير أو نائب السلطنة، فإذا ثبتت إدانته تم تعنيفه أو تأديبه أو عزله، وفي حالة موت الأمير أو المقطع أو سقوط رياسته، يتم تعريف الديوان السلطاني بالتفاصيل الخاصة به حتى يتم تسوية وضعه وإغلاق حسابه، (الأسدي، 1967).

لقد كان نظام الإقطاع وسيلة مهمة من وسائل جباية الضريبة الخراجية، ووسيلة من وسائل حصول المؤسسة العسكرية على أموال نقدية وعينية مقابل الخدمة العسكرية للأمراء والأجناد، إلا أن سوء سياستهم التي اتسمت بتغليب مصالحهم الخاصة على مصالح الدولة وإجحافهم في جباية الضرائب بطريقة جعلت دافعيها يحاولون التملص من الدفع عن طريق ابتكار وسائل معينة للتخلص من القيم الضريبية المرتفعة، أو ترك الأرض الزراعية وهجرها والبحث عن فرص معيشية أفضل في مناطق أخرى، كان له تأثير على تدني قيمة الجباية وإهمال زراعة الأرض بما انعكس على الاقتصاد العام للدولة وأبواب الميزانية المختلفة ما بين إيرادات ومصروفات، (الأسدي، 1967؛ الزيدي، 2011)، وكان لتولية سلاطين ضعاف أو أصحاب مطامح خاصة دور فيما وصل إليه الوضع الاقتصادي للدولة، لذا فإن الروك الناصري يعتبر محاولة إصلاحية تشمل بنوداً مختلفة تصب كلها في مصلحة اقتصاد الدولة ومن المستفيدين منه وعلى رأسهم السلطان وحاشيته، ويمكن اعتباره تفوق للدولة على قوة المقطعين وضرب شوكتهم.

الخلاصة:

حاولت الدراسة معرفة ما إذا كان من الممكن اعتبار أن الروك الناصري كان محاولة إصلاحية اقتصادية تهدف إلى إدخال تعديلات تمس مختلف شرائح المجتمع؛ لذا كان من بين تطبيقاته تقليص بعض القيم الضريبية، وقد يكون من بين أهدافه التأكيد على سلطة السلطان ومماليكه أمام سيادة شرائح أخرى، لاسيما ونحن نتحدث عن مرحلة مهمة من حكم الناصر محمد بن قلاوون، ذلك أنه وخلال مراحل حكمه السابقة كان تحت سيادة شخصيات نافذة، ولم يكن قادراً عن التعبير عن مفاهيمه الخاصة، كما لم يكن يحكم من خلال رؤيته الشخصية.

إن المتتبع لتاريخ دولة المماليك في مصر يستطيع فهم طبيعة العلاقة الرابطة بين السلطان والأمراء وبين السلطان ومماليكه، فالسلطان هو جزء من طبقة الأمراء وصل للسلطنة بناء على نظام محدد، وكان للقوة والسيادة المرتبطة بشخصية السلطان السابق أو نفوذ الأمراء الداعمين له دور في توليه السلطنة؛ لأنه يتعلق بالانتماء لهم، ولأنه المعبر عن قوتهم وسيادتهم، والذي من خلاله يمكن لهم تحقيق مصالحهم في السيادة والحصول على المال والنفوذ، ولكنه أيضًا يحمل إرادة خاصة ومفاهيم مختلفة، تجعله يلجأ في حالة محاولة السيطرة عليه إلى كسر هذا الحاجز وتأكيد قوته وسيادته.

لذا نستطيع القول بأن الروك الناصري جاء ضمن سلسلة من السياسات الجديدة التي قام بها السلطان الناصر في المرحلة الثالثة من سلطنته، بهدف القضاء على نفوذ المقطعين، الذين أصبحت لهم منزلة كبيرة تنذر بخطر يمس سلطة السلطان ومؤسسات دولته، فضلاً عن أن سياستهم في إدارة إقطاعاتهم أضرت بالجبايات التي تقلصت بفعل سحب جزء من الأرض المخصصة للدولة، ومنحها إقطاعات لبعض الأمراء وعدم استثمارها بالطريقة التي تحسن من قيمة إنتاج الأرض، وترجع بقيم مالية لخزانة السلطان ومماليكه.

تتضمن الروك مجموعة من القرارات التي عادت بالفائدة على السلطان نفسه من خلال إعادة تقسيم الأرض الخراجية وحصول الخاص السلطاني على مساحة واسعة منها تعود جبايتها له وللمقربين منه، كما أن دخول مساحات من الأرض لخزانة الدولة يوفر لها مقادير مالية كبيرة، تستخدم في كثير من الأعمال التي كانت ضمن اهتمامات السلطان الناصر لاسيما الإنشاءات التي كانت كبيرة في عهده، وأنفق عليها قيمًا مالية كبيرة.

أسهم الروك الناصري في إدخال تعديل ضريبي كبير ومهم، ساعد فئة دافعي الضرائب من خلال إسقاط عدد كبير من الضرائب المتنوعة والمخصصة لكافة الأنشطة الاقتصادية دون النظر لنوعيتها، والتي كانت ترهق كاهلهم وتزيد من أعبائهم المالية، ويعد هذا الإجراء جانبًا إيجابيًا مهمًا من التعديلات التي تضمنها الروك، على الرغم من أن هذا التعديل الضريبي ليس التعديل الوحيد الذي قام به سلاطين المماليك خلال مراحل تاريخهم؛ إذ إن قراءة الروايات التي اهتمت بالتعديلات الضريبية، تبين أن الدولة تقوم بين الحين والآخر بإجراء تعديلات على الضرائب أو إسقاطها، بناءً على معطيات معينة منها وجود معارضة من بعض العلماء والشخصيات ذات النفوذ الاجتماعي، أو حدوث حالات تململ من دافعي الضرائب أنفسهم، ثم تعود إلى فرض ضرائب جديدة؛ لأنها تضطر لك بسبب طبيعة اقتصادها، وكثرة أوجه إنفاقها، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار الذي عانت منها نتيجة الحملات العسكرية التي قامت بها ضد الصليبيين والمغول، أو لمواجهة الانتفاضات الداخلية.

المصادر والمراجع:

أولاً/ المصادر:

1. ابن إياس، م، (2006)، *جواهر السلوك في أمر الخلفاء والملوك*، الدار الثقافية للنشر.
2. ابن إياس، م، (2008)، *بدائع الزهور في وقائع الدهور*، دار الكتب والوثائق القومية.
3. ابن دقماق، إ، (1985)، *الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين*، عالم الكتب.

4. الأسدي، م، (1967)، *التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار*، دار الفكر العربي.
5. الظاهري، خ، (2011)، *زُبدة كشف الممالك وبيان الطُرق والمسالك*، المكتبة العصرية.
6. القلقشندي، أ، (د.ت)، *صبح الأعشى في صناعة الانشاء*، مطابع كوستاتسوماس وشركاه ج، 3.
7. المقريزي، أ، (1997)، *السلوك لمعرفة دول الملوك*، دار الكتب العلمية، ج1.
8. المقريزي، أ، (1998)، *المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار*، مكتبة مدبولي، ج 1،2.
9. النويري، أ، (د.ت)، *نهاية الأرب في فنون الأدب*، دار الكتب العلمية.

ثانياً/ المراجع:

1. أبوشاقور، ن. (2017)، *الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب والجبايات بمصر في العهد المملوكي (648-923هـ/1250-1517م*، دار الكندي.
2. دهمان، أ. (1990)، *معجم الألفاظ المملوكية*، دار الفكر المعاصر، دار الفكر.
3. عمارة، م. (1993)، *قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية*، دار الشروق.
4. قاسم، ق. (1978)، *النيل والمجتمع المصري في عهد سلاطين المماليك*، دار المعارف.

ثالثاً/ الدوريات:

1. الزيدي، م. (2011)، (*نظام الإقطاع العسكري نشأته وتطوره من العصر السلجوقي حتى العصر المملوكي*)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج 11، ع 3.

رابعاً/ الرسائل الجامعية:

1. عبد الجواد، ش. (2012)، *ألفاظ المقادير في العربية دراسة في البنية والدلالة*، [رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية].